

ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية بعنوان:

"الإطار القانوني لظاهرة الأيدي المرتعشة: المشكلة والحلول المقترحة"

والتي عقدت يوم الثلاثاء 20 فبراير ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحا حتى الثانية عشرة ظهرا بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

المتحدثون:

- الدكتور/ رضا فرحات – المحافظ السابق لكل من الإسكندرية والقليوبية
- المستشار/ هشام رجب – عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي
- الأستاذة / منى ذو الفقار – الشريك المؤسس ورئيس اللجنة التنفيذية لمكتب ذو الفقار وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة

أهم ما جاء في الندوة:

- إن البيروقراطية والفساد وعدم استقرار السياسات من أهم معوقات أداء الأعمال في مصر وفقا لتقرير التنافسية العالمي، كما يشير مؤشر الحوكمة العالمي إلى انخفاض كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- مظاهر الأيدي المرتعشة: تردد المسؤولين في البت في النزاعات بين مؤسسات الدولة والمستثمرين، غياب الشفافية والمسائلة بالجهاز الإداري للدولة، تعقد الجهاز الإداري وتداخل الصلاحيات بين وحداته.
- أعفى المشرع الموظف العام من العقوبة إذا كان حسن النية إلا أنه ألقى عبء إثبات حسن النية على كاهله وهو ما يتعدى اثباته في معظم الأحيان، وبالتالي يجب إضافة مادة تلزم جهات القضاء بتمكين الموظف من الاطلاع أو الحصول على صور ضوئية معتمدة من جهة عمله تساعده في اثبات حسن نيته.
- ضرورة الاستفادة من حالات الإعفاء المقررة لمجلس إدارة شركة المساهمة وتطبيق ما يصلح منها على الموظف العام.
- ضرورة خضوع الموظف العام لنظام خاص للتقاعد، حتى لا تلاحقه دعوى المسؤولية مدة طويلة، وتقييد حق رفع الدعوى في بعض الحالات بضرورة وجود طلب كتابي من بعض الجهات التي ينص عليها القانون.

أهم ما جاء في التعقيب:

تفاقت المشكلة بشكل واضح بعد عام ٢٠١١ للأسباب التالية:

- 1- مواد التبرج وإهدار المال العام بقانون العقوبات (المادة ١١٩:١١٣) هي من أهم أسباب انتشار ظاهرة الأيدي المرتعشة، على سبيل المثال: قد يأخذ الموظف العام بالأحوط وبما يدرأ عنه المسؤولية ويحجم عن شراء أصل متغير القيمة خوفا من انخفاض قيمته في المستقبل ومن ثم اتهامه بإهدار المال العام.
- 2- سوء استخدام التقاضي، واللجوء للقضاء في كل كبيرة وصغيرة.
- 3- تعدد الجهات الرقابية وتجاوز حدود سلطتها الرقابية للتدخل في السلطة التقديرية لمتخذ القرار.
- 4- تراخي الجهاز الإداري للدولة في تنفيذ القوانين وتحقيق الأهداف بالسرعة المطلوبة.
- 5- المناخ العام يساهم في تعزيز ظاهرة الأيدي المرتعشة، فالموظف العام عرضة للاتهام بإهدار المال العام والتبرج في أي وقت حتى لو اتخذ القرار السليم وأعطى أحد المستثمرين حقه على سبيل المثال.

ومن ثم لا بد من العمل على ما يلي:

- 1- تشجيع وتسريع إيقاع ميكنة الخدمات الحكومية.
- 2- الإصلاح المؤسسي للجهاز الإداري للدولة، والإسراع في التحول نحو موازنة الأداء.
- 3- إصلاح الفلسفة العقابية في قانون العقوبات ككل.
- 4- تعريف الفساد والترح وتحيدهما بشكل واضح.
- 5- الاستفادة من القواعد الخاصة التي تعمل بها القوات المسلحة وتوصيل التسهيلات الموجودة فيها إلى أجهزة الدولة المختلفة والقطاع الخاص.
- 6- من الممكن علاج مشكلة التراخي في التنفيذ من خلال تعديل اللوائح التنفيذية وتوضيحها لتحقيق الشفافية والإصلاح.

أهم ما جاء في المناقشات:

- النيابة الإدارية هي من الأسباب الضاغطة على انهيار الأداء الحكومي، فالموظف لا يستخدم سلطته التقديرية وفقا للقانون.
- على الدولة أن تحترم تعاقدها، فارتفاع سعر متر الأرض بعد عشر سنوات من تاريخ بيعها للمستثمر، يجعل الموظف العام عرضة للاتهام بإهدار المال العام وقد يعاد تسعير الأرض على المستثمر.
- أجهزة الدولة تستمع لرأي أصحاب المصلحة ولكن لا تأخذ به. تم أخذ رأي اتحاد المستثمرين وجمعية رجال الأعمال في مواد معينة في قانون الاستثمار ولكن لم يتم تنفيذ مقترحاتهما.
- الأساس هو تسريع إجراءات المناقصات والمزايدات وليس خلق مسار موازي وهو الإسناد المباشر.
- لا بد من تفعيل نظرية الثواب والعقاب والاتجاه نحو اللامركزية في اتخاذ القرار.
- جميع المشكلات المتعلقة بظاهرة الأيدي المرتعشة يمكن حلها إذا توفرت الإرادة السياسية وجدية الحكومة.
- ضرورة إعادة الثقة في التعامل مع الجهات الحكومية، وبناء مناخ من الثقة يعيد للموظف العام هيئته.
- هناك مركزية شديدة في اتخاذ القرار على مستوى الوزارات، فالوزير مطالب بالتصديق/الإمضاء على كل كبيرة وصغيرة ولا يوجد تفويض للسلطات وهو ما يؤدي إلى بقاء الإجراءات وتفاقم ظاهرة الأيدي المرتعشة.